

الخام الكويتي ارتفع لـ 63.31 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي سنتاً ليلعب 63.31 دولاراً مقابل 63.30 دولاراً للبرميل في تداولات أمس الأول وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 93 سنتاً لتسجل عند التسوية 64.23 دولاراً للبرميل وأغلق عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط مرتفعة 17 سنتاً عند 57.51 دولاراً للبرميل

هاشم تفقد عدداً من مشاريع البترول الوطنية



جانب من اجتماع الهاشم مع قيادات البترول الوطنية

قام الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الوطنية هاشم بنزيارة بتفدية لعدد من المشاريع التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، حيث كان في استقباله الرئيس التنفيذي للشركة وليد خالد الجبر ونواب الرئيس ومجموعة من المسؤولين المباشرين عن هذه المشاريع. وشملت الزيارة تفقد مواقع العمل الغاز الخامس، ومصنع إزالة الغازات



صورة جماعية

«الركب للنفط» أطلقت أول محطة وقود متنقلة

كشفت شركة الكهرياء سعد القطان عن إطلاق الشركة لأول محطة وقود متنقلة بإنتاج محلي ومواصفات عالمية مطبق العام المقبل 2020، مؤكداً أن الشركة الركب هي الكويت الأولى في السوق الشرق الأوسط لصناعة وإنتاج الوقود المتنقلة. وأضاف القطان في بيان صحفي أن محطات الوقود المتنقلة تعد محطات متكاملة يمكن نقلها وإستخدامها في المواقع التي لا يتوفر بها محطات وقود كالنواحي والحدود النائية والحديثة الجبلية والمشاريع قيد الإنشاء مشيراً إلى أن الجهات المستخدمة لها المخالقات والإلتصاقات والشركات الصناعية وشركات الشحن والنقل وحصول المنتجات الممكن توفيرها عن طريق المحطات المتنقلة أتاح القطان من المحطة المتنقلة تحتوي على خزانات للوقود كل قسم بحجم 20 ألف لتر من البنزين، موضحة أنه يمكن تركيب محطات بترولية كي يستطيع المستهلك الاستفادة من نوعين بعد أقصى من أنواع الوقود المتوفرة بالسوق.



جانب من الاجتماع

اختتم الاتحاد الخليجي للتكوير (GDA) اجتماع مجلس إدارته الثاني في الرابع من يوليو في مقره الرئيس بالعاصمة البحرينية العمارة، حيث استعرض وأقر الأعضاء الاجتماع والإنداء ومسار عمله خلال الأشهر الثلاثة الماضية في مجال تنمية قاعدة العضوية واستقطاب رواد صناعة التكوير على مستوى المنطقة والعالم من أجل تبادل المعرفة وتعزيز ودعم النمو المستدام.

«الوطني للاستثمار» ضمن مديري إصدار أوراق رأسمالية لـ «برقان»



فيصل الحمد

ويعد 5,75 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزينة الأميركية المنخفضة بعد 5 سنوات. وعيّن الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار فيصل الحمد قائلاً: «نفتخر بتخصّص جهودنا الاستثمارية لصالح مجموعة بنك برقان في هذا الإصدار الدولي، وبعد استقبال المستثمرين القوي وشهادة على سمعة البنك وجاذبية العلامة المستقر للإمدادات الكويتية من قبل المستثمرين الدوليين بشكل عام».

من جانبه قال المدير العام ورئيس قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية لشركة الوطني للاستثمار رامي سلوانس: «يعكس الطلب الهائل من قبل المستثمرين الكويتيين أهمية السوق الكويتي ودعم الإصدارات الإقليمية والعالمية على سواها، كما يعكس أيضاً قدرة شركة الوطني للاستثمار على تنفيذ العمليات العالمية بأعلى مستويات الجودة والالتزام».

بيان صحفي أن الإصدار يشكل التزام مباشر وغير مشروط وغير مضمون ومساند من قبل مجموعة بنك برقان. هذا ويعتبر بنك برقان ثاني أكبر بنك تقليدي في الكويت وحاصل على التصنيف الائتماني «A3» من شركة موديز لخدمات التصنيف، و«BBB-» من شركة ستاندر، اند بورز لخدمات التصنيف، و«A+» من شركة فitch لخدمات التصنيف.

وأشارت عن مشاركة كل من بنك HSBC وبنك JP Morgan كمشرفين عاملين للإصدار، فيما عمل كل من شركة الوطني للاستثمار بنك ABC، بنك Citic، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك ابوظبي الأول، بنك HSBC، بنك JP Morgan وبنك Standard Chartered كمديرين مشتركين للإصدار. ونشرت أن عملية الإصدار شهدت طلباً قوياً من قبل قاعدة متنوعة من مستثمرين محليين ودوليين حيث تجاوز إجمالي الطلبات 2,2 مليار دولار أو ما يعادل 44,4 أضعاف قيمة الإصدار، والتي سمحت بتوزيع متوازن، وعلى الأخص، تم تخصيص الأوراق المالية للمستثمرين عبر

1.3 مليار إيرادات نفطية حققتها الكويت في يونيو الماضي «الشال»: 2.9 مليار دينار عجزاً متوقعاً للسنة المالية الحالية



3.847 مليارات دينار سيولة البورصة بالنصف الأول

ناقش تقرير «الشال» أداء شهر البورصة في شهر يونيو الماضي، والتي جاءت أكثر نشاطاً مقارنة بآداء شهر مايو، حيث ارتفعت القيمة المتداولة في البورصة وصاحبها أداء موجب للضرائب فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 2.2 في المئة ومؤشر السوق الرئيس بنحو 0.6 في المئة ومؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوفين بنحو 1.8 في المئة وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 2.5 في المئة. ويلعب حجم سيولة البورصة في النصف الأول (أي في

قال تقرير متخصص أنه وابتداءً من شهر يونيو 2019، انتهى الشهر الثالث من السنة المالية الحالية 2019/2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يونيو، نحو 62.7 دولاراً للبرميل وهو يزيد بنحو 7,7 دولارات للبرميل أي بما نسبته نحو 14 في المئة عن السعر الافتراضي الجديد المقرر في الموازنة السنوية البالغ 55 دولاراً للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 12.7 دولاراً عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الثالثة البالغ 50 دولاراً. وأضاف التقرير الصادر عن شركة الشال للاستشارات الاقتصادية أن السنة المالية الثالثة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، كانت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولاراً، ومعدل سعر البرميل لشهر يونيو 2019 أدنى بنحو 5.8 في المئة عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الثالثة. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يونيو بما قيمته نحو 1.3 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوى الإنتاج والأسعار على حالهما وهو الافتراض لا يتحقق، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمعدل السنة المالية الحالية نحو 17.7 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3.2 مليارات دينار عن تلك المقررة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغ نحو 14.5 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ قيمة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 19.6 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم بأحجامها التصرفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار، فمن الملاحظ أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 عجزاً مقداره 2.9 مليار دينار، ولكن بينات ثلاث شهور فقط لا تصلح على استخدامها كمؤشر على حجم العجز الافتراضي لعجز الموازنة، ويغني العجز الفعلي متغير خارج لبرنامج وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

3.345 مليارات دينار مبيعات المستثمرين الكويتيين في البورصة

وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الإستثمار فقد استحوذ على 7.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة 15.6 في المئة للمرة الثانية 2018) و6.9 في المئة للمرة ثالثة (2018) و6.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (9.3 في المئة للمرة الثانية نفسياً 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 292,483 مليون دينار، في حين اشترى أسهماً بقيمة 271,271 مليون دينار، ليحصد صافي تداولات يبعاً بنحو 21,212 مليون دينار. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 3,345 مليارات دينار، مستحوذين بذلك على 84.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (82.6 في المئة للمرة الثانية نفسياً 2018)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 2,986 مليار دينار مستحوذين بذلك على 75.5 في المئة

تقرير «الشال» لما أصدرته الشركة الخدمية للمحاسبة في تقريرها «مجموع التداول في السوق الرسمي» طبقاً لجنسية المتداولين، عن الفترة من 01/01/2019 إلى 06/30/2019، مشيراً إلى أن الأرقام الأكبر المتعاملين وتصديهم إلى الارتفاع كل من مبيعاتهم وشراؤهم، إذ استحوذوا على 45.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (38.7 في المئة للنصف الأول 2018) و40.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (38.8 في المئة للنصف الثاني 2018)، وبيع المستثمرون الأرقام أسهماً بقيمة 1,797 مليون دينار، كما اشترى أسهماً بقيمة 1,600 مليون دينار، ليحصد صافي تداولاتهم الأكلت يبعاً بنحو 197,222 مليون دينار. وبما أن أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات وخصميه إلى ارتفاع مشترياته وانخفاض مبيعاته،